

معايير اختيار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني لدى الناخب الفلسطيني في العام ٢٠٠٦

The Standard of Voting for the Members of the Palestinian Legislative Council in the 2006 Elections According to the Palestinian Voters

حسين احمد*، ومحمود أبو الرب**، و طاهر المصري***

*قسم الجغرافيا، كلية الآداب. **قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

***مركز استطلاعات الرأي العام والدراسات المسحية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

بريد إلكتروني: hussein596@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠/١١/٢٠٠٥)، تاريخ القبول: (١٢/٤/٢٠٠٦)

ملخص

هدف هذا البحث إلى تحديد الصفات التي يراها الناخب الفلسطيني مؤهلة لعضو المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات عام ٢٠٠٦م. وقد جاء ترتيب هذه الصفات كما يلي: كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي للمرشح، وكون المرشح متدينا، والتاريخ النضالي للمرشح، والانتماء الحزبي للمرشح، وكون المرشح ذكرا، والانتماء العائلي، والوضع الاقتصادي للمرشح، وصلة القرابة، ومكان سكن المرشح، وكون المرشح أنثى، وكون المرشح نائبا سابقا. وقد تفاوت ترتيب هذه الصفات حسب خصائص الناخبين، إلا أنهم أجمعوا على الصفتين الأوليين وهما: كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي له. أما كون المرشح نائبا سابقا فقد جاءت في المرتبة الأخيرة.

Abstract

The aim of this study is to define and arrange the characteristics that voters wish to see in the members of the Palestinian Legislative Council in the 2006 election. The characteristics are defined as follows: candidate not being accused of corruption, educational qualifications, patriotic history, being religious, belonging to a political party, male gender, belonging to a family, the economic situation of the candidate, kinship, place of habitation, female gender, being an ex-Legislative Council member. The arrangement of these characteristics varies according to respondents characteristics. However, respondents agreed on the arrangement (according to importance) of the first, second and the last characteristic.

مقدمة

تعتبر الانتخابات وسيلة ديموقراطية وآلية سلمية لأحداث التغيير في المجتمعات، شريطة أن تكون هذه العملية حرة ونزيهة إضافة إلى كونها عملية دورية أيضاً، وذلك لإفساح المجال أمام الدماء الجديدة للمشاركة بعملية صنع القرار، وعملية اختيار ممثليها وقادتها، والحكم على أدائها ومحاسبتها عبر صناديق الاقتراع في الانتخابات الدورية، وترسيخ مبادئ تداول السلطة بالطرق السلمية، علاوة على إدخال مبدأ التعددية السياسية والفكرية والحزبية في النظام السياسي الفلسطيني.

لقد خاض الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، العديد من التجارب الانتخابية قبل قيام السلطة الفلسطينية. وكانت هذه التجارب متنوعة، وفي ظروف متقلبة. فالضفة الغربية كانت قد شاركت في الانتخابات البرلمانية الأردنية في الخمسينيات والستينيات، في حين أن جمهوراً محدداً من الناخبين كان قد أدلى بأصواته للاتحاد القومي الفلسطيني في غزة، في بداية الستينيات. وقد أقامت منظمة التحرير الفلسطينية برلماناً في المنفى عام ١٩٦٤، سمي بالمجلس الوطني الفلسطيني، ولكن أعضاء هذا البرلمان جاءوا، في الأعم الأغلب، بالتعيين، باستثناء عدد قليل من الأعضاء الذين يمثلون بعض فصائل منظمة التحرير، والاتحادات العمالية والنقابية وهيئات اجتماعية أخرى. كذلك شاركت فئات عديدة من الشعب الفلسطيني، قبل قيام السلطة الفلسطينية، في الانتخابات الطلابية التي كانت تجري في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، وفي مجالس النقابات العمالية والمهنية، وفي بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية (يزيد الصايغ، وخليل الشفاقي، ١٩٩٩).

وقد جرت أول انتخابات برلمانية فلسطينية في كانون الثاني من العام ١٩٩٦، وكانت هذه الانتخابات ضمن استحقاقات سياسية عديدة فرضتها الاتفاقية المرحلية (أوسلو ٢) الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول من العام ١٩٩٥. وخلال هذه السنوات تغيرت الظروف، سواء فيما يتعلق بأولويات الناخب "المواطن"، أو بطبيعة القوى الانتخابية وتركيباتها وتوجهاتها السياسية.

لقد أفرزت الانتخابات البرلمانية الأولى، في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلطة سياسية يسيطر عليها تنظيم سياسي واحد. ولهذا، ظهر النظام المتشكل على أنه أقرب ما يكون إلى نظام الحزب الواحد المتفرد بصناعة القرار. إلا أن الانتخابات البرلمانية الثانية قد تكون أكثر تنوعاً، لأن معظم القوى السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، التي قاطعت الانتخابات الأولى في العام ١٩٩٦، ستشارك فيها. وقد يكون هذا التنوع السياسي مدخلا لنظام سياسي جديد، وفرصة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس جديدة بعيدة عن الفساد والفوضى، وقائمة على أساس المحاسبة والشفافية. فهذه الانتخابات فرصة لخلق إجماع وطني فلسطيني حول وسائل وآليات إنهاء الاحتلال، وبناء دولة ديموقراطية مستقلة. إضافة إلى أنه سيعطي الناخب الفلسطيني فرص اختيارات عديدة لممثليه في المجلس التشريعي القادم.

بيد أن حجم التأثير الفعلي للانتخابات البرلمانية القادمة على المسار التفاوضي مع الجانب الإسرائيلي، وعلى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الجديد يبقى رهوناً، إلى درجة كبيرة، بالخصائص الشخصية والسياسية للشخص المنتخب كل على حدة، إضافة إلى سمات الخريطة السياسية الفلسطينية المتبلورة ككل بعد الانتخابات، والقوى المكونة لها (سلطة ومعارضة) وبرامجها، وتوجهاتها، وقدرة النظام الجديد، بكافة أطرافه، على خلق آليات عمل متفق عليها من المجموع لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه القضية الوطنية. كما أن حجم هذا التأثير محكوم أيضاً بسياسة إسرائيل وعلاقتها الإقليمية والدولية، إضافة إلى تأثيرات الوضعين العربي والدولي ومدى إسنادهما للتطلعات الاستقلالية للشعب الفلسطيني.

إن لكل ناخب تصوراً ما حول مواصفات المرشح الذي ينوي انتخابه، وعادة ما يرتكز قرار الاختيار على أبعاد اجتماعية أو سياسية، أو حزبية، أو اقتصادية، أو "جنديرية" لها علاقة بالنوع الاجتماعي للمرشح، أو جميع هذه الأمور مجتمعة أو بعض منها. وترتكز هذه الدراسة على المواصفات التي يراها الناخب مؤهلة للشخص الذي ينوي انتخابه في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦. وتشتمل هذه الدراسة على المقدمة والإجراءات العلمية المستخدمة في البحث، وخصائص العينة، والصفات التي يراها الناخب مؤهلة لعضو المجلس التشريعي، والعوامل المؤثرة في ترتيب صفات المرشح، والنتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة

لا شك في أن الانتخابات حق واستحقاق سياسي، كما أنها تعتبر سياسة وثقافة متقدمة وطاقة حية تحرك جميع خصائص المجتمع الإنسانية والحضارية، حيث ينعكس الوضع العام في الوطن ومفاصله السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية على الانتخابات، وتأتي الانتخابات لتكرس ثقافة الحوار، واحترام سيادة القانون، وتحول بعض المفاهيم كالفساد والمحسوبية والرشوة واللامؤسسية من سمة وامتياز لممارستها إلى صفة ذميمة ينبذها ويقاومها الشعب. إن أحد أبرز متطلبات ممارسة الانتخابات هو الشعور بالحرية الداخلية، وسيادة منطقتي معتدل يرى أن السياسة هي خدمة الوطن والمواطن، وأن المنصب السياسي هو تكليف ينزل إلى أدق الحاجات والمستويات الإنسانية من أجل تقويمها والارتقاء بها.

ليس من السهل ممارسة الانتخابات التشريعية، ومحافظة الوطن ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر وغير المباشر، وفي ظل غياب سيادة القانون، وانتشار ظاهرة الفلتان الأمني والسياسي، وسيادة منطقتي القوة والخوف، ورضا الآخرين على حساب المصلحة العامة.

ولا تعد الانتخابات هدفاً بحد ذاتها، وليست هي كل ما يحتاجه الشعب فقط، بل هي ممارسة تحتاج إلى وعي عام، ونكران للذات، واعتراف بالفشل أو الهزيمة دونما تحويل ذلك إلى إنجاز أو نصر. لقد كانت الآمال والتطلعات المعقودة على المجلس التشريعي الفلسطيني الأول كبيرة وبخاصة في سن القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية، إلا أن النظام السياسي الفلسطيني المتشكل بعد اتفاقيات أوسلو تفرد بالسلطة، والقرار السياسي مما أضعف الأداء التشريعي

والرقابي للمجلس على عمل السلطة التنفيذية، وزاد من حدة الاغتراب بين أعضاء المجلس التشريعي والشعب.

وتأتي الانتخابات التشريعية الثانية، بعد مرور ست سنوات على نهاية المدة القانونية للمجلس التشريعي الفلسطيني الأول، وفي ظل ظروف غير طبيعية، وغير مسبوق في مجتمعات أخرى وبخاصة مع استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية الاستيطانية الاحلالية والقمعية التعسفية.

وتتميز الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، عن الانتخابات الأولى، في أنها تجرى في وقت تتسم فيه الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية للشعب الفلسطيني بالسوء والتدني. كما أن هذه الانتخابات أنتت نتيجة لضغوط داخلية وخارجية بسبب عدم قناعة المواطن الفلسطيني بأداء أعضاء المجلس التشريعي الأول، كما تشكل، لدى المواطن الفلسطيني، الوعي الكافي لطبيعية عمل المجالس النيابية ودورها في الأوضاع العامة داخل الوطن، والشعور بالإحباط من الدور الذي قام به معظم أعضاء المجلس الأول من حيث تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وما تبعها من قضايا فساد وغيرها. لهذه الأسباب، ولعوامل الأخرى تشكلت لدى المواطن الفلسطيني صفات رآها مؤهلة للعضو الذي سينتخبه في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، وهذا ما سنتناوله هذه الدراسة بالبحث والتحليل.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي الصفات التي يراها الناخب الفلسطيني مناسبة في عضو المجلس التشريعي في العام ٢٠٠٦؟
٢. ما هي الخلفيات الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية للناخبين التي أثرت في اختيار هذه الصفات وطريقة ترتيبها؟

فرضية الدراسة

الفرضية العامة لهذه الدراسة هي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين الصفات التي يراها الناخبون مؤهلة لعضو المجلس التشريعي القادم، والخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للناخب (منطقة الإقامة، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، وحالة اللجوء، وقطاع العمل).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان الصفات التي يراها الناخب الفلسطيني مؤهلة لعضو المجلس التشريعي.

٢. ترتيب هذه الصفات حسب الأهمية من قبل الناخب.
٣. بيان العوامل التي أدت بالناخب إلى اختيار هذه الصفات، وكيفية تفاوتها بين الناخبين حسب الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها نوعاً من الدراسات النادرة التي تتناول موضوع الصفات التي يراها الناخبون الفلسطينيون مؤهلة لأعضاء المجلس التشريعي القادم. كما أنها تقدم للمرشحين وأصحاب القرار المعايير التي تهم الناخب عند اختيار المرشح، لتساعدهم في اتخاذ القرار الصائب عند تحديد قائمة المرشحين لخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية.

منهجية الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على بيانات استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم ١٤ الذي قام به مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية، خلال الفترة ١٤-١٦ أيلول ٢٠٠٥م. حيث تم سؤال الأشخاص المشمولين في العينة، وهم الذين كانت أعمارهم ١٨ سنة فأكثر، ولهم حق الانتخاب، عن الصفات التي يرونها مؤهلة لعضو المجلس التشريعي الذي ينون انتخابه الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني القادم، والتي ستجرى في نهاية شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦. لقد تم وضع ١٢ صفة، وطلب من كل شخص جرت مقابلته إعطاء وزن لكل صفة من هذه الصفات من صفر، كحد أدنى، وعشرة كحد أعلى.

لقد بلغ حجم عينة الاستطلاع ١٣٦٠ شخصاً ممن بلغت أعمارهم ١٨ سنة فأكثر، وكان لهم حق الانتخاب، وشملت هذه العينة كلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما شملت جميع أنماط التجمعات السكنية في الأراضي الفلسطينية، من ريف، ومدن، ومخيمات، حسب الوزن السكاني لكل تجمع، وحسب المحافظات في الأراضي الفلسطينية. واستخدمت، لتحقيق هذا الغرض، عينة طبقية عشوائية، وقد بلغ هامش الخطأ المعياري للعينة نحو $\pm 3\%$.

ولغرض التحليل تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بواسطة برنامج SPSS، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الوصول إلى النتائج.

الدراسات السابقة

لا توجد هناك، حسب علم الباحثين، دراسات سابقة متخصصة، عن الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول الموضوع قيد الدراسة. إلا أن هناك بعض المراكز البحثية في فلسطين ضمنّت استطلاعات الرأي العام التي تجريها عدداً من الأسئلة التي تحاول التعرف، من خلالها، إلى المعايير التي يتبناها الناخب الفلسطيني في اختيار المرشحين، ولكن هناك العديد من الدراسات والتقارير التي تناولت موضوع الانتخابات الفلسطينية بشكل عام.

- الانتخابات القادمة، قوة الفصائل والانتخابات الرئاسية: حمل هذا العنوان استطلاعاً للرأي العام الفلسطيني أجراه مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في الفترة الواقعة بين ٢١-٢٣/٤/٢٠٠٥. وقد تناول هذا الاستطلاع المعايير التي يتبعها الناخب الفلسطيني في اختيار المرشحين، وجاء ترتيب هذه المعايير حسب نتائج الاستطلاع على النحو التالي: في المرتبة الأولى: السمعة الطيبة للمرشح، واليد النظيفة، تلاها: التفاني في خدمة المجتمع، والدرجة العلمية، والتاريخ النضالي، ودرجة التدين، ومدى قرب المرشح من مكان صنع القرار في السلطة، والاتجاه السياسي وجنس المرشح، ومكان السكن، وآخرها صلة القرابة.
- يوم الانتخابات المحلية - الدورة الثانية: حمل هذا العنوان استطلاعاً لرأي الناخبين الفلسطينيين الذين شاركوا في الدورة الثانية من الانتخابات المحلية، حيث قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء هذا الاستطلاع في يوم الانتخابات المحلية، ضمن المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، التي جرت في شهر أيار من العام ٢٠٠٥. وقد تناول هذا الاستطلاع المعايير التي يتبعها الناخب الفلسطيني في اختيار المرشحين، وجاء ترتيب هذه المعايير حسب نتائج الاستطلاع على النحو التالي: في المرتبة الأولى: نزاهة المرشح وبعده عن الفساد، والدرجة العلمية، ودرجة التدين، وموقف المرشح من عملية السلام، والانتماء السياسي، وصلة القرابة، وآخرها العلاقة الشخصية بالمرشح.
- تناول جميل هلال في دراسته عام ١٩٩٦، (قراءة أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني) كيفية انعكاسات نتائج الانتخابات على النظام السياسي الفلسطيني، وكيف أن هذه الانتخابات وضعت الأساس لتقافة سياسية جديدة، وكيف ستؤثر نتائجها على النظام الاجتماعي الفلسطيني، وتناول دلالات المشاركة الشعبية الواسعة في هذه الانتخابات، رغم إجماع معظم الفصائل الفلسطينية الفاعلة في الساحة عن المشاركة فيها، وتناول أيضاً دلالات هيمنة الحزب الواحد على المجلس التشريعي المنتخب. وأخيراً، مخاطر سلب السلطة الوطنية الفلسطينية للدور التمثيلي الجامع للشعب الفلسطيني من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.
- تناول طالب عوض في دراسته عام ٢٠٠٤، (النظم الانتخابية والانتخابات في فلسطين) أهم الأنظمة الانتخابية المعاصرة ومحاولة إسقاطها على الوضع الفلسطيني متحيزاً إلى النظام المختلط. كما تعرضت هذه الدراسة إلى قانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ بالتحليل، وكيفية إدارة الحملة الانتخابية وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.
- تناول نادر سعيد وأيمن عبد المجيد، في دراستهما عام ٢٠٠٤، (الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني) مدى ملائمة أنظمة وقوانين الانتخابات المعمول بها للواقع الفلسطيني. كما ناقشت هذه الدراسة المعايير والصفات المطلوبة عند انتخاب المرشحين، وتم تقسيمها إلى معيار شخصي ومعيار مجتمعي.
- قدم يزيد الصايغ وخليل الشقاقي في دراستهما عام ١٩٩٩، (تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية) صورة تشخيصية لما تم إنجازه من قبل السلطة الفلسطينية، وتعريف بالمشاكل

المنبثقة، واقتراح حلول علاجية محددة لها. وقد ناقشت الدراسة أيضا السلطة التشريعية، وبينت تطور عمل المجلس التشريعي، ومؤسسة عمله، والإنجازات التي تم تحقيقها والتحديات التي تواجهه.

- تناول أحمد سعيد نوفل، في دراسته عام ١٩٩٨، (المجلس التشريعي الفلسطيني: دراسة في السلوك الانتخابي لبرامج المرشحين) تحليلاً للسلوك الانتخابي الفلسطيني من خلال البحث في دور برامج المرشحين الانتخابية على نتائج الانتخابات الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٦، واعتمد في دراسته على برامج ١٣٠ مرشحا من أصل ٤٣٠ مرشحا كانت لهم برامج انتخابية، نجح منهم ٣٥ مرشحا من أصل ٨٨ عدد أعضاء المجلس. وقارنت الدراسة بين برامج المرشحين، الذين نجحوا في الانتخابات، وبين المرشحين الذين لم ينجحوا، وركزت على النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والخدمات العامة، كما بحثت في انتماءات المرشحين والناخبين في الانتخابات السياسية، وقارنت بين برامجهم. كذلك، استعرضت الدراسة تطور النظام السياسي الفلسطيني، وإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الذي هيأ الظروف لإجراء الانتخابات، إضافة إلى قانون الانتخابات الفلسطيني. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة أنه لا توجد علاقة كبيرة بين برامج المرشحين وبين نتائج الانتخابات، حيث إن هناك عوامل أخرى تلعب دورا في تلك النتائج.

خصائص عينة الدراسة:

بلغ حجم عينة الدراسة ١٣٦٠ شخصا منهم ٨٦٠ شخصا في الضفة الغربية و ٥٠٠ شخص في قطاع غزة. وحسب مناطق السكن، توزعت العينة على المدن بنسبة ٤٤.٥% و ٤٠% في البلديات والقرى و ١٥.٩% في المخيمات، وحسب الجنس، فقد بلغت نسبة الذكور في العينة ٥٠.٤% في حين بلغت نسبة الإناث ٤٩.٦%. أما حسب المستوى التعليمي، فتوزعت العينة كما يلي ٣.٢% أميون، ٢.٨% ملم، ٩.٨% ابتدائي، ١٩.٦% إعدادي، ٣٢.٤% ثانوي، ١١.١% معهد و ٢٠.٣% جامعي. أما حسب حالة اللجوء، فكانت نسبة اللاجئين في العينة ٤٨.٩%، أما غير اللاجئين، فكانت نسبتهم ٥١.١%. أما حسب قطاع العمل، فقد كان ٣٨.٨% من أفراد العينة يعملون في القطاع العام، و ٥١.٣% يعملون في القطاع الخاص، و ٩.٢% يعملون في المنظمات الأهلية ومؤسسات أخرى. وقد بلغ متوسط حجم الأسرة للعينة ٦.٧ فردا، أما متوسط الدخل الشهري للأسرة فقد بلغ ٣٢٢ ديناراً. أما العمر الوسيط لأفراد العينة فقد بلغ ٣٥ سنة.

الصفات التي يراها الناخب مؤهلة لعضو المجلس التشريعي

للصفات التي يتحلى بها المرشح دور كبير في اختياره كممثل في البرلمان، لأن الناخبين ينظرون إليه باعتباره راعياً لمصالحهم، وممثلاً لهم، يقوم بنقل همومهم إلى السلطة التشريعية في الدولة، وبالتالي، فإن الناخب يحاول أن يختار المرشح الذي يتمتع بالصفات التي تمكنه من

تمثيله في السلطة التشريعية حتى ينقل همومه وتطلعاته بكل أمانة وصدق بعيدا عن تغليب المصلحة الخاصة للمرشح على المصلحة العامة.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم وضع ١٢ صفة في استمارة المسح، وطلب من المبحوث وضع علامة من ١٠ لكل صفة من هذه الصفات، بحيث تعطى علامة ١٠ للصفة التي يراها المبحوث مؤهلة تماما لعضوية المجلس التشريعي، وتتناقص هذه العلامة تدريجيا حتى تصل الصفر، حيث تكون هذه الصفة غير ضرورية أو غير مهمة لاختيار المرشح.

وتم تحليل النتائج وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية لكل صفة، بحيث يكون المتوسط الأعلى للصفة الأكثر قبولاً، وقد أظهرت نتائج الدراسة ترتيب هذه الصفات كما يلي (جدول رقم ١):

١. **كون المرشح غير متهم بالفساد:** شغلت ظاهرة الفساد الرأي العام الفلسطيني، وكذلك الدول المانحة، ولذلك أصبح ينظر إليها على أنها من الظواهر الخطيرة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وقد انتشرت ظاهرة الفساد على معظم الأصعدة، وبخاصة الفساد المالي والإداري والسياسي ... الخ. لذلك أصبح المواطن الفلسطيني يبحث عن نظافة اليد حتى ينتخب من يمثله في المجلس التشريعي، وللرقي بالمؤسسة التشريعية، وأخذ دورها الحقيقي في التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، لأنه يرى في عضو المجلس التشريعي النزاهة والرغبة والقدرة على محاسبة أي مسؤول في السلطة التنفيذية.

لقد حصلت صفة كون المرشح غير متهم بالفساد، على المرتبة الأولى بين الصفات التي رآها الناخب الفلسطيني مؤهلة لعضو المجلس التشريعي القادم، فقضية الفساد من المشاكل الكبيرة التي رافقت نشوء السلطة الفلسطينية، واتهم فيها العديد من الشخصيات العامة، ومن بينهم أعضاء في المجلس التشريعي، ومن أوجه الفساد التي كانت منتشرة والتي جرى ويجري الحديث عنها بشكل كبير سواء على المستوى الشعبي، أو في وسائل الإعلام استغلال المال العام، وتعيين الأقارب والمعارف، والحصول على بعض الامتيازات وغيرها. لذلك، وجد أن الناخب الفلسطيني يعطي هذه الصفة درجة كبيرة من الأهمية عند اختياره لعضو المجلس التشريعي، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ٢٩.٤% من الأشخاص أفادوا بأنهم لن ينتخبوا أعضاء المجلس التشريعي الأول بسبب استغلالهم المال العام في تحقيق مكاسب شخصية.

إن هذه الصفة قد حصلت على أدنى انحراف معياري (جدول رقم ١)، وهذا يدل على مدى الاتفاق بين المواطنين على إعطاء هذه الصفة مكانة مهمة، وبدون أية تفاوتات بينهم، بمعنى أن هناك شبه إجماع على اعتبار أن هذه الصفة هي الصفة الأولى والمميزة لعضو المجلس التشريعي القادم لأنهم يعتبرون الشخص الذي سينتخبونه هو الممثل لهم والأمين على مصالح الوطن ومصالحهم.

٢. **المؤهل العلمي للمرشح:** يعتبر الشعب الفلسطيني من أكثر شعوب المنطقة تعليماً واهتماماً بالتعليم، وقد كانت نظرة الشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد، إلى التعليم كأرقى أنواع الاستثمار

في الإنسان، ومن هنا، تأتي نظرة المواطن الفلسطيني إلى ضرورة تمتع عضو المجلس التشريعي بمستوى تعليمي يتناسب والمهام السياسية والإدارية التي سيمارسها، حتى تؤدي أكلها على مستوى الوطن والمواطن، لما يتمتع به الشخص المتعلم من إنتاجية عالية في معظم الأعمال المنوطة به، والنظرة المستقبلية الثاقبة للتنمية المستدامة. وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (١) من حصول هذه الصفة على المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وانخفاض قيمة الانحراف المعياري لهذه الصفة.

٣. **كون المرشح متدينا:** يتأثر المجتمع الفلسطيني بالدين بشكل كبير، ويفترض في مواصفات الشخص المتدين، بشكل عام، النزاهة، وحسن الخلق، والأمانة، والأداء الجيد في العمل، بغض النظر عن الاتجاه السياسي الذي يمثله هذا المرشح، وهذا ما أعطى المرشح المتدين من وجهة نظر الناخب المرتبة الثالثة من حيث الصفات المؤهلة لعضوية المجلس التشريعي.

٤. **التاريخ النضالي:** يخوض الشعب الفلسطيني، منذ سنوات طويلة، نضالاً ضد الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي، وقد احتل المناضلون الفلسطينيون مكانة مميزة في المجتمع الفلسطيني نظراً لكونهم يقدمون أعلى ما يملكون في سبيل الوطن. وهذا الأمر شكل لدى المواطن الفلسطيني إرثاً نضالياً لا يمكن تجاهله من وجهة نظر الناخب الفلسطيني، ولهذا فقد احتلت هذه الصفة المرتبة الرابعة من وجهة نظر الناخب الفلسطيني.

جدول (١): ترتيب الصفات التي يراها الناخب الفلسطيني مؤهلة لعضو المجلس التشريعي القادم ٢٠٠٦.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الصفة
٢.٢٧٠٠	٨.٩٣١٦	غير متهم بالفساد
٢.٥٠١٤	٨.٣٨٩٧	المؤهل العلمي
٣.١٦٤١	٧.٦٣٩٠	كون المرشح متدينا
٣.٠٠٥٢	٧.٦٦٠٣	التاريخ النضالي
٣.٧٢٤٤	٥.٧١١٨	الانتماء الحزبي
٤.٠٥٤٢	٤.٩٨٩٠	كون المرشح ذكراً
٣.٥٢٨٠	٣.٦٥٥١	الانتماء العائلي
٣.٤٨٠٣	٣.٤٢٧٢	الوضع الاقتصادي للمرشح
٣.٥٠٤١	٣.١٧١٣	صلة القرابة
٣.٤٩٧٦	٣.١٢١٣	مكان سكن المرشح
٣.٤٦٣٢	٣.١٠٨١	كون المرشح أنثى
٣.٢١٤٢	٢.٥٩٥٦	كون المرشح نائباً سابقاً

المصدر: مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم ١٤، ١٤-١٦/٩/٢٠٠٥. (البيانات الخام).

٥. **الانتماء الحزبي:** ظهرت أحزاب وتنظيمات سياسية فلسطينية مختلفة مارست كافة أشكال النضال بهدف تحرير فلسطين، وانخرط العديد من أبناء الشعب الفلسطيني في هذه الأحزاب والتنظيمات التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني. وتفاوتت الأحزاب الفلسطينية بين الاتجاهات والميول الوطنية، والقومية، والعلمانية، واليسارية، والدينية. فحسب نتائج الاستطلاع رقم ١٤ تبين أن نسبة الأشخاص الذين أفادوا بأنهم ينتمون إلى أحزاب وحركات وتنظيمات سياسية فلسطينية نحو ٦٤.٧% من أفراد عينة الاستطلاع، مما جعل هذه الصفة تحتل المرتبة الخامسة.
٦. **كون المرشح ذكراً:** إن جنس المرشح من الصفات التي أعطاها الناخب الفلسطيني أهمية في اختياره لعضو المجلس التشريعي فقد اختار المرشح الذكر وفضله على الأنثى لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع ذكوري، والاهتمام فيه بالذكر أكثر من الإناث، وما زال الذكر هو الذي يقع عليه عائق تحمل المسؤولية على الصعيد الخاص والعام. كذلك يعطي المجتمع للذكر حرية الانتقال والاختلاط وتحمل المسؤولية أكثر من الإناث.
- ومن الملاحظ من الجدول رقم (١) أن هذه الصفة قد حصلت على أعلى انحراف معياري مما يدل على عدم الاتفاق التام عليها بين أفراد المجتمع، وذلك لاختلاف النظرة تجاهها حسب الجنس والمؤهل التعليمي وهذه ما سيتضح عند مناقشة فرضيات الدراسة.
٧. **الانتماء العائلي:** يقصد بهذه الصفة الخلفية التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية لعائلة المرشح، ودور عائلة المرشح على صعيد الوطن والمنطقة، لقد لعبت العائلات الفلسطينية دوراً متبايناً في النضال الفلسطيني، منذ العهد العثماني، مروراً بالانتداب البريطاني، وحتى الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما ينعكس على الناخب الفلسطيني عند اختياره للمرشح، ولذلك وجد أن هذه الصفة لا تزال تحتل مكانة جيدة عند المواطنين الفلسطينيين، وهذا ما عكس نفسه على انتخابات المجلس التشريعي الأول، وكذلك انتخابات البلديات والمجالس المحلية، حيث قام العديد من العائلات بفتح دواوين خاصة بالعائلات أصبح يمارس فيها كثير من المناسبات الاجتماعية، كذلك استغلت هذه الدواوين في الدعاية الانتخابية في انتخابات المجلس التشريعي الأول، وكذلك في انتخابات البلديات، وقد تجلّى دور هذه الدواوين واضحاً خلال انتخابات البلديات، حيث حصل مرشحو العائلات على كثير من المقاعد بغض النظر عن الانتماء الحزبي لهم.
٨. **الوضع الاقتصادي للمرشح:** المقصود بهذه الصفة المركز المالي للمرشح، حيث يلعب رأس المال دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد لعب رأس المال الفلسطيني دوراً إيجابياً في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وذلك من خلال إنشاء شركات ومصانع استوعبت العديد من الأيدي العاملة، بحيث أسهمت في الحد من البطالة والفقر. وانطلاقاً مما تقدم، فإن الناخب الفلسطيني أعطى هذه الصفة أهمية خاصة، أملاً منه في أن يقدم الأشخاص أصحاب المركز المالي الجيد، الذين أسهموا في تعزيز الوضع الاقتصادي الداخلي، للوطن والمواطن أكثر مما سيحصلون عليه شخصياً.

٩. **صلة القرابة:** المقصود بهذه الصفة كون المرشح له صلة قرابة وثيقة بالناخب، أو من نفس العائلة الممتدة، أظهرت النتائج أن هذه الصفة لم تحظ بوزن كبير لدى الناخب الفلسطيني، ولكنها ستلعب دوراً في الانتخابات التشريعية القادمة، لاعتبارات تخص الفرد والعائلة.

١٠. **مكان سكن المرشح:** أي سكن المرشح في نفس الدائرة التي سينتخب فيها، حيث إن كثيراً من نواب المجلس التشريعي الأول قد غيروا أماكن سكنهم من المناطق التي انتخبوا فيها إلى محافظات أخرى أو أن بعضهم قد انتقل إلى خارج فلسطين، فالناخب يرى في المرشح إنساناً يحمل ويعيش همومه اليومية، ويكون متواجداً في دائرته بشكل مستمر، فقد تبين أن من بين الأشخاص الذين أفادوا بأنهم لم ينتخبوا أعضاء المجلس التشريعي الأول بسبب ابتعادهم المرشحين عن هموم ومشاكل الدائرة الانتخابية التي يمثلونها بنسبة ٢٦.٩%، وأفاد ٧.١% بأن عدم رغبتهم في انتخاب هؤلاء الأعضاء ناجمة عن كونهم لم يزوروا دائرتهم الانتخابية منذ انتخابهم.

١١. **كون المرشح أنثى:** لعبت وتلعب المرأة الفلسطينية دوراً مميزاً في كافة أشكال النضال الفلسطيني، إلا أن دورها في صنع القرار وقيادة المؤسسات لا يتناسب ودورها النضالي الحقيقي، حيث ينظر إلى المرأة على أن مكانها البيت، وتربية الأطفال، والعمل بما يتناسب وطبيعتها، ولذلك وجد أن هذه الصفة جاءت في مرتبة متأخرة، مقارنة بصفة كون المرشح ذكراً. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يوجد توجه بين أفراد المجتمع يحاول إعطاء المرأة دوراً في الحياة السياسية منسجماً مع دورها النضالي، ولذلك وضع نظام التمييز الإيجابي، والذي يمكن المرأة من دخول كافة المجالس المحلية والتشريعية بما عرف باسم نظام الكوتا النسائية.

١٢. **كون المرشح نائباً سابقاً:** كانت توقعات المواطن الفلسطيني من نواب المجلس التشريعي الأول كبيرة، وبخاصة في مجال سن القوانين التي تنظم حياة المواطن، وكذلك الرقابة على السلطة التنفيذية، وتعزيز الثقة بين المواطن والمجلس التشريعي. إلا أن أداء المجلس التشريعي لم يرق إلى طموحات المواطن مما عزز الاغتراب بين الشعب والمجلس التشريعي، فقد أظهرت النتائج أن ٨٦.٦% من عينة الدراسة غير راضية عن أداء المجلس التشريعي.

كذلك أظهرت نتائج استطلاعات الرأي، التي أجراها مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية، والتي أجريت خلال الفترة من تموز ٢٠٠٣ إلى أيلول ٢٠٠٥ أن نسبة الأشخاص الذين أفادوا بأنهم سينتخبون جميع الأعضاء الذين انتخبوهم في المجلس الأول لم تتجاوز ٣% في أحسن الأحوال، وهذا ما جعلها تحتل المرتبة الأخيرة ضمن الصفات المؤهلة للمرشح، حيث تفاوتت أسباب عدم قبولهم بانتخاب الأعضاء السابقين بين استغلال هؤلاء الأعضاء المال العام في تحقيق مكاسب شخصية، واستغلال هؤلاء الأعضاء لمناصبهم في تعيين الأقارب والمقربين منهم دون وجهة حق، وابتعاد هؤلاء النواب عن هموم

ومشاكل الدائرة الانتخابية التي يمثلونها، أو أن بعض هؤلاء النواب لم يزوروا دوائرهم الانتخابية منذ انتخابهم.

العوامل المؤثرة في ترتيب صفات المرشح:

تتفاوت العوامل، التي تؤثر في قرار الناخب في اختيار مرشح للمجلس التشريعي الفلسطيني، للدورة الثانية في العام ٢٠٠٦، حسب الظروف السياسية السائدة في المنطقة التي ستجرى فيها الانتخابات، ونظرة الناخب إلى المرشح الأجدر في إعطائه صوته من أجل تجاوز هذه المرحلة. كما أن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للناخب تلعب دوراً أساسياً في تفضيل مرشح على آخر.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تمت دراسة مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير في ترتيب صفات المرشح من وجهة نظر الناخب الفلسطيني على النحو التالي:

منطقة الإقامة: تباين ترتيب صفات المرشح بين الناخبين في الضفة الغربية، والناخبين في قطاع غزة، ولكنهم اتفقوا على شيء واحد فقط، وهو كون المرشح نائباً سابقاً حيث اتفقوا على جعل هذه الصفة الأخيرة للمرشحين، وعند اختبار الفرضية الصفرية، التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين منطقة الإقامة للناخب، وصفة كون المرشح نائباً سابقاً، فإنه تم قبول الفرضية الصفرية، أي لا يوجد اختلاف في نظرة الناخبين في قطاع غزة والضفة الغربية لنواب في المجلس التشريعي الأول، حيث جاءت هذه الصفة كأخر صفة مؤهلة للشخص من أجل انتخابه عضواً جديداً في المجلس التشريعي القادم، وقد يعود السبب في ذلك إلى تشابه التجربة نفسها التي عاشها نواب المجلس التشريعي الأول من الضفة الغربية مع ناخبهم، مع تلك التجربة التي عاشها نواب قطاع غزة مع ناخبهم، فالمجلس التشريعي هو نفسه، وما قدمه نواب الضفة الغربية قدمه نواب قطاع غزة، وبالتالي، فإن النظرة متشابهة لهؤلاء النواب في كلتا المنطقتين.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين منطقة الإقامة للناخب، وبقية الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (صلة القرابة، والمؤهل العلمي، والانتماء الحزبي، والانتماء العائلي، والتاريخ النضالي، وكون المرشح متديناً، ومكان السكن، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح ذكراً، وكون المرشح أنثى، وكون المرشح غير متهم بالفساد). فقد تبين، من خلال مقارنة قيمة مربع كاي المجدولة (١٨.٣) على درجات الحرية ١٠، بأن قيمة مربع كاي المحسوبة للصفات المذكورة أعلاه أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، وعليه ترفض الفرضيات الصفرية، وتقبل الفرضيات البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين منطقة الإقامة للناخب والصفات المذكورة أعلاه. وهذا يدل على أن هذه الصفات قد اختلفت أولوياتها بين الناخبين في الضفة الغربية عنها لدى الناخبين في قطاع غزة، وذلك لتباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تشابه، في كثير من الأحيان، ترتيب هذه الصفات لدى الناخبين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مثل (الانتماء الحزبي، والانتماء العائلي، وكون المرشح ذكراً)، إلا أن الوزن الذي أعطي لكل صفة من هذه الصفات قد تباين بين الناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك ظهرت هذه الفروق.

وقد جاء ترتيب صفات المرشحين، لدى الناخبين في الضفة الغربية، كما يلي: كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي، وكون المرشح متديناً، والتاريخ النضالي، والانتماء الحزبي، وكون المرشح ذكراً، والانتماء العائلي، وكون المرشح أنثى، والوضع الاقتصادي للمرشح، ومكان السكن، وصلة القرابة.

أما ترتيب صفات المرشحين، لدى الناخبين في قطاع غزة، فقد جاءت كما يلي: المؤهل العلمي، وكون المرشح غير متهم بالفساد، والتاريخ النضالي، وكون المرشح متديناً، والانتماء الحزبي، وكون المرشح ذكراً، والانتماء العائلي، وصلة القرابة، ومكان السكن، والوضع الاقتصادي للمرشح، وكون المرشح أنثى.

يتضح مما سبق، أن الناخبين في الضفة الغربية أعطوا كون المرشح غير متهم بالفساد المرتبة الأولى في حين أعطى الناخبون في قطاع غزة هذه الصفة المرتبة الثانية، فيما أعطوا المرتبة الأولى للمؤهل العلمي الذي يحمله المرشح. والسبب في ذلك يعود إلى أن نسبة العاملين في مؤسسات القطاع العام من سكان قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، ومن الجدير ذكره، أن معظم حالات الفساد قد وقعت في مؤسسات القطاع العام، وبشكل خاص في الضفة الغربية. كما أن الحملات الشعبية المناهضة للفساد أكثر نشاطاً في الضفة الغربية منها في قطاع غزة.

أما كون المرشح متديناً فقد حصل على المرتبة الثالثة لدى الناخبين في الضفة الغربية، في حين حصلت هذه الصفة على المرتبة الرابعة لدى الناخبين في قطاع غزة، وهذا يعود إلى تباين التأييد السياسي بين المنطقتين للاتجاهات الدينية. فحسب نتائج استطلاع رقم ١٥ فقد كان نسبة تأييد الاتجاهات الدينية في الضفة الغربية ٣١.٣%، مقابل ٢٧% في قطاع غزة.

أما صفة كون المرشح أنثى فقد حصلت هذه الصفة على المرتبة الثامنة في الضفة الغربية، مقابل المرتبة الحادية عشرة في قطاع غزة. وذلك يعود إلى تباين دور المرأة، ونظرة المجتمع تجاه المرأة، ونسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، ونسبة تعليم المرأة، وانفتاح المرأة على العالم الخارجي بين المنطقتين.

الجنس: يكاد يتشابه ترتيب كل من الذكور والإناث للصفات المؤهلة للمرشح، فعند اختبار الفرضيات التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين جنس الناخب، وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (صلة القرابة، والانتماء الحزبي، والانتماء العائلي، وكون المرشح متديناً، ومكان السكن، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح نائب سابق، وكون المرشح ذكراً، وكون المرشح أنثى، وكون المرشح غير متهم بالفساد). فقد تم رفض هذه الفرضيات، بمعنى أنه لا توجد أية فروق تذكر بين ترتيب هذه الصفات والأوزان التي أعطيت لها بين الذكور والإناث، حتى أن كون المرشح أنثى وجد أن الإناث لم يقدموا أهمية

كبيرة في الترتيب، وجاءت متشابهة مع ترتيب الذكور لها. وهذا يدل على أن نظرة الإناث لدورهن في المجتمع لا يختلف كثيرا عن نظرة الذكور لها، على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للإناث في المجتمع الفلسطيني.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين جنس الناخب وبعض الصفات في الجدول رقم (٢) (المؤهل العلمي، والتاريخ النضالي، وكون المرشح نائبا سابقا). فقد تبين، من خلال مقارنة قيمة مربع كاي المجدولة (١٨.٣) على درجات الحرية ١٠، أن قيمة مربع كاي المحسوبة للصفات المذكورة أعلاه أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، وعليه ترفض الفرضيات الصفرية، وتقبل الفرضيات البديلة التي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين جنس الناخب والصفات المذكورة أعلاه. إن الاختلافات هنا بين الذكور والإناث لا ترجع إلى ترتيب هذه الصفات حيث تشابهت بين الذكور والإناث، وإنما جاء الاختلاف في الوزن الذي أعطى لكل صفة من هذه الصفات من قبل الجنسين، فوجد أن الإناث قد أعطين وزنا أكبر للمؤهل العلمي، والتاريخ النضالي، وكون المرشح نائبا سابقا عما أعطاه الذكور، وهذا يعود إلى المبالغة إلى حد ما عند الإناث في تفضيل هذه الصفات من قبل الإناث أكثر من الذكور، فالمرأة كما نرى، تنتظر إلى المكانة الاجتماعية أكثر مما ينظر إليها الرجل وهذه الصفات هي المؤهلة في معظم الأحيان في المجتمع الفلسطيني للحصول على مرتبة اجتماعية جيدة.

العمر: إن لعمر الناخب تأثيراً في اختيار المرشح الذي سيمثله في المجلس التشريعي، ففي معظم المجتمعات تختلف نظرة الشباب إلى القضايا والأولويات عن كبار السن.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين عمر الناخب، وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (المؤهل العلمي، وكون المرشح متدينا، ومكان السكن، وكون المرشح أنثى). فقد تم رفض هذه الفرضيات، بمعنى أنه لا توجد أية فروق تذكر بين ترتيب هذه الصفات، والأوزان التي أعطيت لها بين الشباب، ومتوسطي العمر، وكبار السن، وهذا يعود إلى نظرة المجتمع إلى أهمية ومكانة التعليم والمتعلم بغض النظر عن عمر الشخص. كما أن المجتمع الفلسطيني مجتمع متدين بطبيعته، ولا توجد هناك فروق تذكر بين كبار السن وصغار الشباب حول هذا الصفة. كما أنه لا توجد فروق تذكر في المجتمع الفلسطيني نحو المرأة ودورها في المجتمع بين كبار السن والشباب.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين عمر الناخب وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (صلة القرابة، والانتماء الحزبي، والانتماء العائلي، والتاريخ النضالي، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح ذكرا، وكون المرشح نائبا سابقا، وكون المرشح غير متهم بالفساد). فقد تبين من خلال مقارنة قيمة مربع كاي المجدولة (٤٣.٨) على درجات الحرية ٣٠، بأن قيمة مربع كاي المحسوبة للصفات المذكورة أعلاه أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، وعليه ترفض الفرضيات الصفرية، وتقبل الفرضيات البديلة، والتي تقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية

٠.٥. بين عمر الناخب والصفات المذكورة أعلاه. إن الاختلافات هنا بين الشباب، ومتوسطي السن، وكبار السن يرجع بعضها إلى ترتيب هذه الصفات ويعود بعضها الآخر إلى الوزن الذي أعطي لكل صفة من هذه الصفات، وهذا هو المؤشر الأهم.

لقد وجدت الاختلافات بين الشباب ومتوسطي السن وكبار السن في ترتيب ووزن صفتي الانتماء العائلي وصلة القرابة، حيث أعطى الشباب وزناً أكبر لهاتين الصفتين أكثر من غيرهم، فهم الذين بحاجة إلى وظائف، وينظرون إلى أن العائلة أو بعض أفرادها يمكن أن يساعدوا في حصول بعضهم على فرصة عمل مناسبة. أضف إلى ذلك، حاجة الشباب إلى الحماية في ظل غياب سيادة القانون والانفلات الأمني، وهم يجدون في العائلة ملاذاً جيداً لإثبات ذاتهم على الصعيد المحلي والقومي.

كذلك وجدت الاختلافات، بين الشباب، ومتوسطي السن، وكبار السن في ترتيب ووزن صفتي الانتماء الحزبي، والتاريخ النضالي، فالشباب أعطوا وزناً ورتبة لهذه الصفة أفضل من غيرهم، وذلك لأن الشباب هم الأكثر اندفاعاً وتمسكاً بالمبادئ الحزبية أكثر من غيرهم، كما أن الشباب يعتبرون النضال سمة بطولية، وشيئاً محبباً يجب أن يتحلى به عضو المجلس التشريعي.

كذلك وجدت اختلافات حسب العمر بالنسبة لصفة الوضع الاقتصادي للمرشح، وكون المرشح نائباً سابقاً، وكون المرشح ذكراً، فالشباب أعطوا هذه الصفات وزناً أكبر مما أعطاه متوسطو وكبار السن.

أما صفة كون المرشح غير متهم بالفساد، فقد وجدت اختلافات حول أهميتها حسب فئات العمر، فوجد أن متوسطي وكبار السن أعطوا هذه الصفة وزناً أكبر مما أعطاه الشباب.

أما بالنسبة للأشخاص الذين لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية السابقة حيث كانت أعمارهم أقل من العمر الذي يسمح به قانون الانتخابات الفلسطينية بالانتخاب وهو ١٨ سنة، والذين أعمارهم حالياً بين ١٨-٢٨ سنة، فقد جاء ترتيب صفات المرشحين لانتخابات المجلس التشريعي القادم كما يلي كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي، والتاريخ النضالي، وكون المرشح متديناً، والانتماء الحزبي للمرشح، والانتماء العائلي، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح ذكراً، وكون المرشح أنثى، وصلة القرابة، ومكان سكن المرشح، وكون المرشح نائباً سابقاً. وعلى العموم، وجد أن نظرة هذه الفئة من السكان لا تختلف كثيراً على النظرة العامة لصفات المرشح، حيث يتشابهان في ترتيب هذه الصفات (جدول رقم ١) وخاصة بالصفات التي حصلت على الرتب الأولى، وتلك الصفات التي حصلت على الرتب الأخيرة. إن الاختلافات البسيطة التي وجدت، أعطت التاريخ النضالي للمرشح المرتبة الثالثة وكون المرشح متديناً المرتبة الرابعة، ولكن هاتين الصفتين انعكس ترتيبهما عند جملة العينة. ومن الملاحظ أيضاً، أن هذه الفئة قد أعطت صفة كون المرشح أنثى المرتبة التاسعة مقابل المرتبة الحادية عشرة عند جملة العينة، وهذا يعود إلى الوعي عند الشباب ونظرتهم لدور المرأة في المجتمع.

المستوى التعليمي: إن للمؤهل التعليمي للناخب دوراً كبيراً في اختياره للمرشح الذي سيمثله في المجلس التشريعي

وعند اختبار الفرضيات التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين المستوى التعليمي للناخب وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (صلة القرابة، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح نائبا سابقا، وكون المرشح أنثى، وكون المرشح غير متهم بالفساد). فقد تم رفض هذه الفرضيات، بمعنى أنه لا توجد أية فروق تذكر بين ترتيب هذه الصفات، والأوزان التي أعطيت لها حسب المستوى التعليمي للناخبين الفلسطينيين.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين المستوى التعليمي للناخب، وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (الانتماء الحزبي، والانتماء العائلي، والتاريخ النضالي، وكون المرشح متدينا، وكون المرشح ذكرًا). فقد تبين من خلال مقارنة قيمة مربع كاي المجدولة (٩٠.٥) على درجات الحرية ٧٠ أن قيمة مربع كاي المحسوبة للصفات المذكورة أعلاه أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، وعلية ترفض الفرضيات الصفرية، وتقبل الفرضيات البديلة والتي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين المستوى التعليمي للناخب والصفات المذكورة أعلاه. إن الاختلافات هنا، حسب المستوى التعليمي للناخب يرجع بعضها إلى ترتيب هذه الصفات ويعود بعضها الآخر إلى الوزن الذي أعطي لكل صفة من هذه الصفات، وهذا هو المؤشر الأهم.

حالة اللجوء: المقصود بحالة اللجوء هنا كون الشخص لاجئا، بغض النظر كونه يسكن في مخيم أو أي تجمع سكاني آخر، أو كون هذا الشخص من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة الأصليين.

تفاوتت الأوزان في معظم الحالات التي أعطاها اللاجئون وغير اللاجئيين لصفات المرشح القادم، ولكن وجد أن ترتيب الصفات يكاد يكون متشابها. فقد جاء ترتيب صفات المرشح عند اللاجئيين كما يلي: كون المرشح غير متهم بالفساد، المؤهل العلمي، التاريخ النضالي، كون المرشح متدينا، الانتماء الحزبي، كون المرشح ذكرا، الانتماء العائلي، الوضع الاقتصادي، صلة القرابة، مكان السكن، كون المرشح أنثى، كون المرشح نائبا سابقا. أما غير اللاجئيين فجاء ترتيب صفات المرشح لديهم كما يلي: كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي، وكون المرشح متدينا، التاريخ النضالي، والانتماء الحزبي، وكون المرشح ذكرا، والانتماء العائلي، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح أنثى، ومكان السكن، وصلة القرابة، وكون المرشح نائبا سابقا. مما سبق نجد أن اللاجئيين اتفقوا في وضع صفتي كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي في المرتبتين الأولى والثانية، ووضع صفة كون المرشح نائبا سابقا في المرتبة الأخيرة، أما بقية الصفات فبعضها اختلف قليلا وبعضها الآخر جاء في نفس الترتيب.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين حالة اللجوء للناخب وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (الانتماء العائلي، وكون المرشح متدينا، ومكان السكن، الوضع الاقتصادي، وكون المرشح نائبا سابقا، وكون المرشح أنثى). فقد تم رفض هذه الفرضيات، بمعنى أنه لا توجد أية فروق تذكر بين ترتيب هذه الصفات والأوزان التي أعطيت لها حسب حالة اللجوء للناخبين الفلسطينيين.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين حالة اللجوء للناخب، وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (صلة القرابة، والمؤهل العلمي، والانتماء الحزبي، والتاريخ النضالي، ومكان السكن، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح نانبا سابقاً، وكون المرشح ذكراً، وكون المرشح غير متهم بالفساد). فقد تبين من خلال مقارنة قيمة مربع كاي المجدولة (١٨.٣) على درجات الحرية ١٠ بأن قيمة مربع كاي المحسوبة للصفات المذكورة أعلاه أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، وعليه ترفض الفرضيات الصفرية، وتقبل الفرضيات البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين المستوى التعليمي للناخب والصفات المذكورة أعلاه. إن الاختلافات هنا حسب حالة اللجوء للناخب يرجع بعضها إلى ترتيب هذه الصفات ويرجع بعضها الآخر إلى الوزن الذي أعطى لكل صفة من هذه الصفات، وهذا هو المؤشر الأهم. فمثلاً أعطى غير اللاجئين وزناً أكبر لصفة كون المرشح غير متهم بالفساد فقط، في حين أعطى اللاجئون بقية الصفات المذكورة أعلاه الوزن الأكبر.

قطاع العمل: اقتصرنا هذه الخاصية فقط على الأشخاص العاملين فقط، حيث تم تقسيمهم إلى عاملين في القطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات الأهلية، وقطاعات أخرى.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين قطاع العمل للناخب وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (صلة القرابة، والمؤهل العلمي، والانتماء الحزبي، والانتماء العائلي، والتاريخ النضالي، ومكان السكن، وكون المرشح نانبا سابقاً، وكون المرشح أنثى). فقد تم رفض هذه الفرضيات، بمعنى أنه لا توجد أية فروق تذكر بين ترتيب هذه الصفات والأوزان التي أعطيت لها حسب قطاع العمل للناخبين الفلسطينيين.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين حالة اللجوء للناخب وبعض الصفات المذكورة في الجدول رقم (٢) (كون المرشح متديناً، والوضع الاقتصادي، وكون المرشح ذكراً، وكون المرشح غير متهم بالفساد). فقد تبين من خلال مقارنة قيمة مربع كاي المجدولة (٤٣.٨) على درجات الحرية ٣٠ أن قيمة مربع كاي المحسوبة للصفات المذكورة أعلاه أكبر من قيمة مربع كاي المجدولة، وعليه ترفض الفرضيات الصفرية، وتقبل الفرضيات البديلة التي تقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى المعنوية ٠.٠٥ بين قطاع العمل للناخب والصفات المذكورة أعلاه. وقد جد أن العاملين في القطاع الخاص قد أعطوا هذه الصفات أكبر مما أعطاه غيرهم في القطاعات الأخرى. فالعاملون في القطاع الخاص عادة ما يكونون مستقلين في عملهم، ولا يؤثر فيهم عملهم في اختيار صفة معينة للمرشح، أو حتى التعبير عن آرائهم. أما العاملون في القطاع العام، والمنظمات الأهلية، فغالبا ما يؤثر في اختيارهم طبيعة العمل الذي يقومون به والجهة التي يعملون لديها.

النتائج

جاء ترتيب صفات المرشح لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني للعام ٢٠٠٦، وفق نظرة الناخب الفلسطيني، على النحو التالي: كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي للمرشح، وكون المرشح متدينا، والتاريخ النضالي للمرشح، والانتماء الحزبي للمرشح، وكون المرشح ذكرا، والانتماء العائلي، والوضع الاقتصادي للمرشح، وصلة القرابة، ومكان سكن المرشح، وكون المرشح أنثى، وكون المرشح نائبا سابقا.

تبين، من خلال الدراسة، أن الناخب الفلسطيني، بغض النظر عن خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، يميل إلى انتخاب المرشح الذي يجمع بين اليد النظيفة، والمؤهل العلمي، والتاريخ النضالي، والتدين.

ورغم حملات التوعية العديدة، بأهمية دور المرأة، ومشاركتها في الحياة العامة، إلا أن نظرة الناخب الفلسطيني، من ذكر وأنثى، إلى جنس المرشح، بقيت تفضل المرشح الذكر، حيث إن كون المرشح أنثى كاعتبار في اختيار جاء في مرتبة متأخرة عند كلا الجنسين.

إن تجربة أعضاء المجلس التشريعي السابقين لم تحقق أمانى وتطلعات الناخب الذي منحهم صوته، لذلك وجد بأن كون المرشح نائبا سابقا قد أتى في أدنى سلم الاعتبارات بغض النظر عن خصائص الناخبين.

التوصيات

بالاعتماد على نتائج الدراسة، فإن الباحثين يوصون بما يلي:

- ينبغي على القوى السياسية الفلسطينية، عند خوض الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦، اختيار المرشح الذي يجمع بين نظافة اليد، والمؤهل العلمي، والتاريخ النضالي والتدين، حتى يكون مؤهلا للفوز بالانتخابات.
- ينبغي على الناخب الفلسطيني المشاركة في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٦ وبشكل فعال لإحداث تغيير في الرأي في النظام السياسي الفلسطيني.
- إن وجود مجلس تشريعي قوي وفعال ومستقل يرسخ الحكم الصالح، ويقوم بمهامه التشريعية، والرقابة على السلطة التنفيذية، وتمتين العلاقة مع الجمهور، وتعزيز دور السلطة الرابعة. وهذا يتطلب أعضاء مجلس تشريعي يجمعون بين نظافة اليد، والمؤهل العلمي، والتاريخ النضالي، والتدين.
- ينبغي على المجتمع الفلسطيني، وبشكل خاص المرأة، تكثيف حملات التوعية، وبالتحديد بين الإناث لإبراز أهمية دور المرأة في المجتمع، وقدرتها على تحمل المسؤولية في المواقع القيادية مع الذكور.
- إن التزام الناخب الفلسطيني بالمواصفات المذكورة، قد يؤدي إلى قيام حكومة مستقرة وفعالة، تنمي وتشجع التوافق والتقارب بين التنظيمات، والأحزاب السياسية المختلفة، وتشكيل معارضة برلمانية ذات وزن حقيقي وفعال.

المراجع

- احمد سعيد نوفل، "المجلس التشريعي الفلسطيني: دراسة في السلوك الانتخابي لبرنامج المرشحين"، مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد ٢، المجلد ١٤، ١٩٩٨، ص ص ٩٧-١٤٢.
- جميل، هلال. (١٩٩٦). "قرأه أولية في نتائج ودلالات انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني". السياسة الفلسطينية. العدد التاسع ربيع، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية نابلس.
- طالب عوض، (٢٠٠٤). النظم الانتخابية في الانتخابات في فلسطين. معهد الإعلام، جامعة بيرزيت، كانون أول، بيرزيت.
- عدنان، عودة (محرر). (٢٠٠٢)، وقائع مؤتمر الانتخابات الفلسطينية العامة. وحدة البحوث البرلمانية، كانون أول، رام الله.
- مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم ١٤، ١٤-١٦/٩/٢٠٠٥م. مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- مركز دراسات التنمية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم ٢١، ٢١-٢٣/٤/٢٠٠٥م. مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، بيرزيت.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. (٢٠٠٥). استطلاع رأي الناخبين الفلسطينيين الذين شاركوا في الدورة الثانية من الانتخابات المحلية أيار. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله.
- نادر سعيد وأيمن عبد المجيد. (٢٠٠٤). الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني (الإمكانيات والمحددات وملف الناخبين). برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، بيرزيت.
- يزيد صايغ و خليل شقافي. (١٩٩٩)، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية. تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية.
- www.pogar.org/publications/elections/ace/intro.html